رؤية تشخيصية للحد من الإيرادات الخفية بالاستعانة بمدخل الفساد الصفري (ZC) في البيئة العراقية

أ.د. ابتهاج إسماعيل يعقوب
كلية الإدارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية
Hussinalee10000@yahoo.com

م. أسماء نعمان جاسم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
Asmaajasem606@yahoo.com

م.د. إيناس عبدالرحمن القيسي
المعهد العربي للمحاسبين القانونيين
بغداد
inas.alqaisiy@aljuboori.net

المستخلص:

مع تراجع أسعار النفط والانعكاس السلبي على الاقتصاد الوطني العراقي تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز الجانب الإيرادي في هيكل الموازنة العامة للدولة من خلال تفعيل جباية الإيرادات اللانفطية، ان استقراء أرض الواقع يشير إلى إنخفاض واضح في الأهمية النسبية لتلك الإيرادات (الرسوم، الضرائب، إيرادات الخدمات، ...) في الموازنة العامة ناتج عن الضعف والقصور المرافق لعمليات جباية الإيرادات او مايمكن ان نطلق عليه الايرادات الخفية اوالمستترة التي باتت شائعة في ظل اقتصاد الظل (الاقتصاد الخفي) فضلا عن استشراء ظاهرة الفساد المرافق لاستحصال الرسوم او الغرامات ونخر الفساد في عدم القدرة على تحديث المنظومة التشريعية لقوانين باتت لا تستجيب لمتطلبات البيئة.

يهدف البحث إلى تشخيص (الايرادات الخفية) كمفهوم وهيكلية ومسوغات ولادته في ظل الفساد كظاهرة والخوض بغمار مفهوم الفساد الصفري (Zero corruption) كمفهوم جديد منهجيته براغماتية تحاكي واقع البيئة العراقية واهدافه ازالة الفساد جذريا بالاشارة الى احد افرازاته (الايرادات الخفية) بمتطلبات استراتيجية واقعية فاعلة متناغمة مع المبادرات المحلية والدولية لمكافحة الفساد فضلا عن اعتماد اسلوب تتوافر في البيئة المحلية مرتكزات ومتطلبات تطبيقه وهو نظام المعلومات المكاني spatial information system (SIS) في تفعيل جباية الإيرادات في أحد أهم تشكيلات قطاع الخدمات في البيئة العراقية وهي أمانة بغداد لدعم الاقتصاد الوطني العراقي من خلال توفير الإيرادات الحقيقية اللازمة.

خرج البحث بجملة من الاستنتاجات من أبرزها الايرادات الخفية او المستترة بالإمكان علاجها باستعمال مفهوم الفساد الصفري والذي هو حجر الاساس للحد من الفساد في البيئة العراقية وهو داعم أساسي للاقتصاد الوطني في مجال تفعيل جباية الإيرادات وخصوصاً في البيئة العراقية وان نسبة عالية من مسببات الفساد يمكن إزالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات عدة خصوصا بين مقدم الخدمة ومتلقيها حيث أن استخدام التكنولوجيا سوف يؤدي إلي تحقيق الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية من خلال رؤى استراتيجية معدة مسبقا ومنها نظام (SIS).

الكلمات المفتاحية: الايرادات الخفية، الفساد الصفري، الاقتصاد الخفي.

Diagnostic vision to reduce hidden revenues using the zero corruption (ZC) approach in the Iraqi environment

Prof. Dr. Ibtihaj I. Yaqoob
College of Administration and Economics
Mustansiriyah University

Lecturer: Asmaa Noman Jasem
College of Administration and Economics
Tikrit University

Lecturer Dr. Inas A. Al-Qaisiy
The Arab-Institute for Certified Public Accountants
Baghdad

Abstract:

With the decline in oil prices and the negative impact on the Iraqi national economy, there is an urgent need to strengthen the revenue aspect of the state budget structure by activating the collection of non-oil revenues, the ground extrapolation indicates a clear decrease in the relative importance of those revenues. Fees, taxes, service income, ... In the general budget is the result of the weakness and deficiencies associated with the collection of revenues or what we might call hidden revenues or hidden income that has become common in the shadow economy (the hidden economy) as well as the widespread phenomenon of corruption associated with the collection of fees or fines and the corruption in the inability To update the legislative system of laws that have become unresponsive to the requirements of the environment.

The research aims to diagnose (hidden revenues) as a concept, structure and justifications for its birth in the light of corruption as a phenomenon and to delve into the concept of zero corruption as a new concept, a pragmatic methodology that simulates the reality of the Iraqi environment and its objectives to remove corruption radically by referring to one of its secretions (revenues) Hidden) with realistic strategic requirements that are effective in line with local and international anti-corruption initiatives as well as adopting a method available in the local environment based on the requirements of its application, the spatial information system (SIS) in activating revenue collection in one of the most important The formations of the service sector in the Iraqi environment, namely The Secretariat of Baghdad to support the Iraqi national economy by providing the necessary real revenues.

The research came out with a number of conclusions, the most prominent of which are hidden or hidden revenues can be remedied using the concept of zero corruption, which is the cornerstone of reducing corruption in the Iraqi environment, which is an essential supporter of the national economy in the field of activating revenue collection, especially in the Iraqi environment. High causes of corruption can be removed through the use of modern technology in several areas, especially between the service provider and its recipients, as the use of technology will lead to transparency in the delivery of government services through pre-prepared strategic visions, including the SIS system

Keywords: Hidden Revenues, Zero Corruption, Hidden Economy.

المقدمة

يتشعب الفساد وينتشر بمفاصل الدولة العراقية وعلى الرغم من الجهود الحثيثة الرامية الى اقتلاعه من الجذور الا انها تبقى جهودا متواضعة امام الزحف العرمرم للفساد والاثار السلبية الناتجة عنه وفي السنوات المنصرمة شهد العراق نهضة كبيرة على مختلف الصعد للحد من الفساد والحكومات المتعاقبة كان ديدنها الاصلاح، من خلال استراتيجية تحول دون استشراء الفساد المالي والاداري ويرافق ذلك ظاهرة لا تقل خطورة منتشرة في معظم اقتصاديات العالم، الا انها في البيئة العراقية تنحو منحى مؤثر سلبا على الاقتصاد العراقي الا وهي ظاهرة الاقتصاد الخفي واضحت ظاهرة لا يمكن تجاهلها لانعكاسها السلبي على الناتج القومي غير المحسوب او على التحاسب الضريبي بحكم اخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة.

ان استقراء التجارب التي يشار لها بالبنان لدول العالم والتي حققت نجاحات منقطعة النظير في التخلص من الفساد ومن مظاهر وافرازات الاقتصاد الخفي، واعتبار بلدانها بلدان ذات فساد صفري جميعها تبني فكرة الإصلاح والقضاء على الفساد وضع خطة تنفيذ محكمة محدد بها دور كل جهة وواجباتها والعقوبات التي ستقع عليها في حال عدم الاضطلاع بدورها مع توافر رغبة سياسية قوية لإحداث التغيير والقضاء على الفساد مع إعلان دولهم دول خالية من الفساد وتكاد ان تكون احد الاليات التي تم اعتمادها للتخلص من افة الفساد هو الاعتماد الكلي على التقنيات التكنولوجية كبلغاريا مثلا.

ومن التقنيات التي أفرزها عصر المعلوماتية والمعرفة تقنية نظم المعلومات المكانية (Spatial Information System) (SIS) والذي يُعد من التقنيات التطبيقية المساندة للأنشطة الحياتية وبشكل واسع. وتؤكد الدراسات أن حوالي (٩٠%) من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات العامة والخاصة تعتمد وبدرجة كبيرة على معلومات ذات بعد مكاني جغرافي قادرة على مواكبة متطلبات المجتمع (المحمداوي، ٢٠١٥ : ٢٢) وعلى وفق ذلك فأن إمكانية توافر مجالات تطبيق تقنيتي نظم المعلومات المكانية (SIS) الحد من الفساد باعتماد مدخل الفساد الصفري (Zero corruption) لتعزيز الإيرادات وتقليل من انعكاسات ظاهرة الاقتصاد الخفي على ايرادات الموازنة العامة يعد مجالا خصباً للبحث، وبحكم الحاجة الملحة في البيئة العراقية إلى التطبيقات المحاسبية التي تحاكي التحديات التي تواجه البيئة الاقتصادية العراقية ومنها الاستغلال الأمثل للموارد وباستعمال تقنيات تجنح نحو وقف الهدر الاقتصادي للموارد والسيطرة عليها.

تبرز مشكلة البحث في البيئة العراقية من تدني الأهمية النسبية للإيرادات التي يتم جبايتها من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخدمية للمواطنين نظراً للقصور المرافق لعملية التحصيل نتيجة الضعف في إمكانية توافر قاعدة بيانات متكاملة للعديدة من الدوائر التابعة لأحد أهم المؤسسات الخدمية في البيئة العراقية والتي تتمثل كمجتمع للبحث وهي (أمانة بغداد) وتشكيلاتها التي ستكون محور اهتمام البحث (كعينة له).

تأسيساً على ما تقدم سيتم تناول البحث من خلال (٤) محاور المقدمة ومنهجية البحث سيتضمن المحور الأول المدخل التعريفي للفساد الصفري مفهوما واهمية ومتطلبات فضلا عن اقتصاد الظل كمدخل تعريفي والمحور الثاني نظم المعلومات المكانية (SIS) ويتناول المحور الثالث الدراسة الاستكشافية في أمانة بغداد والقصور المرافق لعمليات جباية الإيرادات وفق أسلوب تحليلي استقرائي استنباطي للأسباب لتفعيل جباية الإيرادات وتعزيزها من منطلق التحليل المكاني

(SIS) لجباية الايرادات لتحقيق الفساد الصفري وتقليص ظاهرة الاقتصاد الخفي وانعكاساته على الايرادات في الموازنة العامة للدولة والمحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: من استقراء واقع انخفاض الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية في الاقتصاد العراقي الذي يجنح نحو الاعتماد وبشكل رئيس على النفط كمسير لحركة اقتصاده. وفي هذا السياق فأن تدهور أسعار النفط العالمية لعدة سنوات قادمة، وكما تدل على ذلك المؤشرات العالمية المعلنة من قبل منظمة الأوبك وانعكاس ذلك التدهور على تراجع النمو في الاقتصاد العراقي، تبرز الحاجة الماسة نحو التكيف والاستجابة مع الخدمات المتحققة التي تقدمها الدولة للمواطنين باعتبار أن الدولة لها الدور المحوري في توفير مستلزمات الخدمات، إلا أن الواقع يشير كما أشرنا آنفاً إلى انخفاض الأهمية النسبية للإيرادات المتحققة في العديد من مؤسسات الدولة الخدمية لأسباب عدة بحكم تفشي افرازات اقتصاد الظل وعلى وفق ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث بالاتي:

١. غياب القواعد المعلوماتية المتكاملة في معظم مؤسسات الدولة وتشكيلاتها فيما يخص أملاك الدولة وعقاراتها فضلاً عن متابعه تحصيل الإيرادات يشوبها الضعف والتلكؤ مما يولد ارض خصبة للتلاعب الذي يولد الفساد المالي والاداري ويعطي لإفرازات اقتصاد الظل الاستمرار والانتعاش.
٢. تشكل الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية نسبة إلى الإيرادات النفطية نسبة متدنية جداً حيث تشكل الإيرادات النفطية في الموازنة العامة الاتحادية للعراق نسبة (٨٥%) من إجمالي الإيرادات في حيث تشكل الإيرادات غير النفطية (رسوم، الإيرادات الذاتية) نسبة (١%) من إجمالي الإيرادات بحكم عدم السيطرة على جباية تلك الايرادات (وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لكلية شط العرب وجامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد الاصلاح منطلق للتنمية واعادة بناء العراق ٢٠١٧) وان افرازات الاقتصاد الخفي ومنها الايرادات الخفية باتت تشكل نسبة كبيرة جدا في الاقتصاد العراقي واضحت تشوه الاحصائيات والمعلومات المستقاة عن الايرادات التي ينبغي جبايتها وتعزيز ايرادات الموازنة العامة من خلالها.
٣. ضعف الاستجابة من قبل العديد من مؤسسات الدولة وتشكيلاتها إلى دمج التطبيقات التكنولوجية وإفرازات عصر لمعلوماتية في خدمة العمل المؤسساتي، كتبني نظام (SIS) في عمل مؤسسات الدولة على الرغم من وجود شعبة أو قسم يختص بالمجال الأنف الذكر إلا أنه لم يتم تفعليه في خدمة أنشطتها (خصوصاً في عينة البحث) مما يجعل العمل يدويا ومجال عدم الدقة واضح جدا.

أهمية البحث: العملية فتبرز من خلال تسليط الضوء على نتائج استقراء واقع استحصال الإيرادات في أحدى أهم المؤسسات الخدمية في العراق وهي أمانة بغداد والسبل الكفيلة بتعزيز فاعلية تحصيل الإيرادات من خلال دمج التقنيات المعاصرة في عملها المالي على وفق بيئة خالية من الفساد المالي والاداري من خلال اقتراح السبل الكفيلة بالتخلص من الفساد في هذا المفصل الحيوي من مفاصل الدولة في البيئة العراقية فضلا عن تحديد الاليات التي من خلالها يتم تحقيق الفساد الصفري (Zero corruption) او بيئة اللا فساد الاداري والمالي والحد من الايرادات الخفية او ايرادات الظل في ظل الظاهرة التي انتشرت في الاقتصاد العراقي الا وهي ظاهرة اقتصاد الظل.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

١. استعمال مفهوم معاصر للتخلص من الفساد المالي والاداري والقضاء عليه من جذوره أطلق البحث عليه مسمى الفساد الصفري (Zero corruption) من خلال استعراض المفهوم والمبررات والدوافع لاستعماله في بيئة عينة البحث.

٢. أبراز الدور المحوري للدولة في تحصيل الإيرادات والقصور الذي يشوب تحصيلها في ظل الظروف الراهنة والأزمة الاقتصادية وشحة الموارد التي تعيشها البيئة العراقية على الرغم من ظهور ايرادات الظل كأحد افرازات الفساد.
٣. التعرف على مفهوم برز في علم الجغرافية وهو نظم المعلومات المكانية (SIS) وإمكانية توظيفه في العمل المحاسبي فالمحاسبة متكيفة ومستجيبة للتطورات التي تطرأ في العلوم الأخرى واعتماده كأحد المعالجات الناجحة في القضاء على الفساد المالي والاداري والقصور في الجباية.
٤. تقديم بعض الحلول لتعزيز تفعيل تحصيل إيرادات الدولة من خلال تقنية (SIS) المرتكزة على مفهوم الفساد الصفري للحد من ايرادات الخفية المرافقة للاقتصاد الخفي.

رابعا. فرضية البحث ترتكز إلى الآتي: استعمال نظام التحليل المكاني (SIS) في الوحدات الاقتصادية يعزز من سبل تحصيل الإيرادات ويعزز من مفهوم الفساد الصفري في ظل الاقتصاد الخفي.

خامساً. مجتمع وعينة البحث: يتمثل مجتمع البحث بأمانة بغداد في حين عينة البحث تتمثل بالتشكيلات التابعة لأمانة بغداد.

المحور الأول: الفساد الصفري والاقتصاد الخفي ...المفهوم والمتطلبات

اولاً. مفهوم الفساد الصفري:

١. **تعريف الفساد:** الفساد لغة: الفساد (Courruption) في معاجم اللغة فسد ضد (صَلُح) والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء اي بطل واضمحل والفساد وهو التلف والعطب والاضطراب والخلل وإلحاق الضرر (معجم تاج العروس، ٣٢٢) وفي التنزيل العزيز قوله تعالى ((ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس)) (سورة الروم الآية، ٤١). وقدمت بعض الهيئات التي تحمل صفة الدولية تعاريف عدة للفساد فقد قدم البنك الدولي تعريفا بانه اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد عادة ما يحدث عندما يقوم موظف بقبول او طلب رشوة لتسهيل عقد او اجراء طرح لمناقصة عامة كما يتم عادة عندما يقوم وكلاء او وسطاء الشركات او اعمال خاصة بتقديم رشاوي للإفادة من سياسات واجراءات عامة للتغلب على المنافسين (الفضيل، ٢٠٠٤: ٨٠)، وتحقيق ارباح خارج اطار القوانين المرعية، اذ ان "إساءة استخدام السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة" يؤثر على جودة المحاسبة (Lourenço et al., 2018: 41) او يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب او سرقة اموال الدولة مباشرة، في حين عرفته منظمة الشفافية الدولية بانه سلوك غير منطقي يحدث عندما يحاول شخص وضع مصالحه الخاصة أيا كان موقعه فوق المصلحة العامة او فوق القيم التي تعهد بخدمتها، ويتخذ اشكالا وصورا متعددة تتراوح ما بين الامور التافهة والاعمال الكبيرة كسوء استعمال السياسات العامة كما ينطوي على التهديد والوعيد والابتزاز، وقد يجري داخل المؤسسة في القطاعين العام والخاص او خارجهما. ومالياً يرادف مصطلح (الاحتيال) في حقل المحاسبة والتدقيق ويدرج التلاعب والاختلاس تحت بنوده، ويعرف بانه "التحريف المتعمد للقوائم المالية" وبحسب نشرة معايير التدقيق الصادرة عن مجلـــس المحاسبين القانونين (١٩٨٨) "قد يحتوي الاحتيال على تزوير او تغيير السجلات والوثائق، وسوء توزيع الاصول وسوء تطبيق السياسات المحاسبية. ويرى الباحثون ان هدر المال العام هو قمة الفساد المالي في الوحدات الاقتصادية (www.arabaccounting.org).

٢. **بعض اشكال الفساد المالي:** تتعدد اشكال وصور الفساد المالي والاداري ومنها ما يتعلق بالجوانب الادارية والسلوكية كالرشوة والمحاباة واستغلال المناصب والمحسوبية والابتزاز، بينما البعض الاخر من صور الفساد يخص الجانب المالي كالاختلاس والسرقة: وتقع السرقات عادة في الاموال النقدية او الموارد ولاسيما العينية العائدة للدولة او المؤسسات والهيئات التي تمول من قبلها، وتتراوح هذه الممارسات بين السرقة المباشرة للنقود وتتطلب السرقات المالية والعينية اجراءات ادارية وترتيبات اجرائية للتغطية عليها، كأن يتم تزوير المستندات او اتلاف او تحريف بعضها او اضافة معلومات كاذبة اليها وهذه بذاتها تعد تصرفات فاسدة يعاقب عليها.

اما الاختلاس فهو عبارة عن سوء استعمال الاموال المعهودة لشخص معين او التصرف بها بشكل غير قانوني (تغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات المالية، ويتم الاختلاس النقدي من خلال (الشديدي، ٢٠١٠: ١٤٨):

- ❖ عدم تثبيت بعض المبيعات في السجلات.
- ❖ عدم قطع وصل من امين الصندوق عندما يقوم المدين بتسديد الدين.
- ❖ تحرير شيك مسحوب لنفسه (الموظف) وتحميله على المصروفات من دون التلاعب بالحسابات.
- ❖ أدرج اسماء وهمية ضمن اسماء الموظفين اوربما موظفين تركوا الخدمة والاستمرار بصرف رواتبهم ومخصصاتهم (وهذا شائع في العراق في الآونة الاخيرة).

اما التزوير: اي ادخال تغيير على شيء موجود صحيح في الاصل بما يحقق مصلحة المزور وقد يتخذ عدة اشكال: (تزوير المستندات الثبوتية، تزوير التواقيع والاختام، تحريف البيانات المالية).

٣. **الفساد الصفري:** لابد من معرفة البيئة التي تحتضن الفساد بأشكالها ومحتوياتها حتى نستطيع التعرف على الالية التي من خلالها نكون قادرين على تحقيق مفهوم الفساد الصفري، فإمكانية النفاذ إلى المعلومات تعني القدرة على الحصول والوصول إلى المعلومات والبيانات والحقائق أينما كانت. وهذا يعني أن البيئة التي تتوفر فيها القدرة على النفاد إلى المعلومات هي بيئة الشفافية والمكاشفة والمحاسبة وهي عكس بيئة الفساد تماماً حيث يعيش وينمو في ظروف من الغموض والتعتيم وقلب الحقائق التي تساعده على التستر، كما أن جاهزية المجتمعات القادرة على النفاذ إلى المعلومات هي أفضل بكثير من المجتمعات المحرومة. لذلك فإن إتاحة الحرية الكاملة والمسئولة لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في نشاطها والحصول على المعلومات أمر في غاية الأهمية فهي تخدم المجتمع وتساعد على نشر المعرفة ومن ثم تسهم في أحداث التنمية المطلوبة، لهذا فالمنطق السليم يقضي بتغذية هذه الوسائل بالمعلومات الدقيقة والتي تستطيع من خلالها وضع سياق معرفي وثقافي صادق في ضوء رؤية واضحة وسوية، وبخلاف ذلك فإن المسألة تدعو للريبة والشك وتوحي بأن آليات وأساليب وإدارة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس التعتيم إنما تسير باتجاه متناقض مع المعايير والكفاءات وأن الاختلالات قد وصلت إلى الحد الذي يكون التعتيم هو العاصم الوحيد لها نظراً لجسامة المخالفات والفساد، وغياب البعد المؤسسي وبروز المزاجية والإرتجال في تسيير العمل وإدارته.

وهكذا تكتسب ممارسة الفساد نوعاً من (المؤسسية) في إطار تلك المنظومات الشبكية ويزدهر الفساد وإعادة إنتاجه في البيئة التي تكون آلياتها القانونية غامضة، وسيادة القانون فيها معطلة، وممارسة السلطة غير خاضعة للرقابة والسيطرة. والأكثر خطورة أن هذه (البيئة الحاضنة

للفساد) عادة ما تترك العنان للفساد كي يستشري دون أن تمارس دورها في كبح جماحة، إذ تهيئ له الفرصة للنمو والازدهار ليصبح مؤسسه.

خطوات بيئة ينتشر فيها مفهوم الفساد الصفري هو بناء المؤسسات وفق أسس علمية. ووضع خطط مدروسة والابتعاد عن العوامل التقليدية والعصبوية وإحلال الكفاءات محل الولاء الأسري والقبلي واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة وتفعيل القوانين وتعديلها وبماينسجم مع متطلبات المرحلة الانية والوصول إلى المعلومات بشكل منتظم ومنهجي ومعالجة الاختلالات التنظيمية.

وتأسيسا لما تقدم يمكن تعريف الفساد الصفري بانه اقصى درجات تتبع مكامن الفساد وبمختلف اشكاله المالي والاداري ... في مختلف البيئات الحاضنة له بريادیه الاساليب والاجراءات المتبعة للقضاء عليه وتنشيف منابع الفساد هو الهدف الأسمى في المجتمعات والشعار المستدام لا مكافحة الفساد فمكافحة الفساد هو الهدف الوسيط للوصول الى بيئة الفساد الصفري، بيئة خالية تماما من الفساد بيئة نظيفة طاردة للفساد.

٤. **ظاهرة الاقتصاد الخفي:** تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي ظاهرة موجودة في جميع اقتصاديات دول العالم بكافة تصنيفاتها المتقدمة والنامية فهو ظاهرة عالمية وقد برز الاهتمام به من سبعينات القرن المنصرم وتداولته الادبيات بوجهات نظر مختلفة فهناك من يربطه بالدخل القومي فهو الأنشطة المولِّدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد اخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل، بحكم طبيعتها، تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد (السقا، ١٩٩٥: ٢٢). وهناك من يراه بانه الاقتصاد البعيد عن الرقابة الحكومية وبمعزل عن تسجيل ايراداته ضمن السجلات الاصولية للدولة او هو الاقتصاد الذي يتزامن مع كل تهرب ضريبي وبشكل متعمد غالبا (شيحان، ٢٠١٣: ٣).

ونرى ان الاقتصاد الخفي هو ظاهرة ترتبط بالأنشطة الاقتصادية التي تغيب عنها المعلومات والاحصائيات لجهل الدولة بالعوائد الناتجة من مخرجاته وهناك منظومات عنقودية تتشابك مع بعضها البعض لنشوء هذه الظاهرة واتساعها وفي بحثنا هذا نسلط الضوء على السبب الرئيسي هو ضعف المنظومة المعلوماتية وغياب الرقابة على جباية الايرادات.

٥. **أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي:** يوجد العديد من الاسباب لظاهرة الاقتصاد الخفي. ويُعزى اتساع ظاهرة الاقتصاد الخفي إلى ارتفاع مستوى الضرائب، فضلا عن التعقيدات الإدارية والقيود الحكومية، وانخفاض مستوى الدخل، وغياب فرص العمل في القطاع العام والغياب الفعال لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد يكون السبب الابرز هو انتشار ظاهرة الفساد والاخفاء المتعمد لبعض المعلومات التي من الممكن ان تؤدي الى اخفاء الايرادات الناتجة من نشاط معين حتى وان كان نشاط مشروع ومن هذا المنظور يمكن ان تكون الايرادات الخفية احد مكونات الاقتصاد الخفي والمقصود بها هي الايرادات الناتجة من انشطة مشروعة الا انها تغيب عن اعتبارها احد فقرات نواتج الاقتصاد القومي بفعل الاخفاء المتعمد لها نتيجة الرقابة الحكومية غير الفاعلة فضلا عن التغيب التام لأي معلومات عنها بالتحريف او الاقصاء او الاحتيال. ومن الممكن ان يكون الحل الناجع للحد من الايرادات الخفية التي تشكل أحد مكونات الاقتصاد الخفي اعتماد الشفافية وبناء قاعدة بيانات الكترونية باعتماد الفساد الصفري كركيزة اساسية لها.

المحور الثاني: نظم المعلومات المكانية(*)
(مدخل مفاهيمي)

اولاً. ماهية نظم المعلومات المكانية: اشتقت تسمية نظم المعلومات المكانية من الدلالة عن المكان فمصطلح (Spatial Information Systems) يقصد به الاهتمام بالمعلومات المكانية باختلاف أنواعها، وهذه النظم تتكون من قاعدة بيانات مرتبطة بمواقع أرضية (نقاط أو خطوط أو مساحات) من ناحية ومجموعة إجراءات وطرائق للتحليل المنظم وتحديث البيانات ومعالجتها وتوزيعها من ناحية أخرى وتعتمد نظم المعلومات المكانية على الربط بين مساحات كبيرة من الخرائط وكميات هائلة من البيانات بهذه الخرائط فتمكن من عرض البيانات مع الخرائط بأساليب مختلفة وتسهلها فضلاً عن أجراء عمليات معالجة لاستخراج نتائج بأقل جهد وأسرع وقت والاستفادة منها في الدراسات والأبحاث لإيجاد الحلول لكثير من المشاكل (نور ومصطفى، ٢٠١٦: ٣٤٩).

أن نظم المعلومات المكانية هو جمع وتخزين وإدارة واسترجاع وتحليل وعرض البيانات ويتكون اصطلاحاً من:

- نظم Systems: تشير تقنياً إلى الحاسب الآلي ونظمه البرامجية.
- المعلومات Information: تعني البيانات المعلومات والمعلوماتية بشكلها الأشمل.
- المكانية Spatial: تشير إلى الجغرافيا مكاناً وعلماً.

بناءً على ذلك تفيد المعلومات المكانية كثيراً في نمذجة العلاقات الأرضية والبشرية البيئية Interrelationships ومعرفة توجهها بردود فعلها وكيفية التعامل معها خاصة في أطار التحليل الكمي وتحليل النظم.

تعرف أيضاً "أنظمة المعلومات المكانية على أنها نظام من المعدات والبرمجيات المستخدمة لتخزين البيانات الجغرافية واسترجاعها وترسيمها وتحليلها. وتتيح أنظمة المعلومات الجغرافية إدارة البيانات المكانية الكترونياً وتسهيل عملية تصورها (عودة، ٢٠٠٥: ٥٧).

ويوضح الشكل (١) أدناه الصورة التي يكن رسمها على وفق الاقمار الصناعية باستخدام نظم المعلومات المكانية.

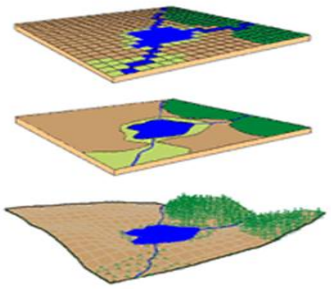

الشكل (١): الصورة التي يكن رسمها على وفق الاقمار الصناعية باستخدام نظم المعلومات المكانية

المصدر: برنامج ArcView.

ويرى الباحثين أن نظم المعلومات المكانية بأنها مدخل تحليلي لبيان إمكانية مساندة الموقع لدعم نشاط معين فضلاً عن القدرة على أجراء التنبؤات من حيث توسع المكان وإبراز أهم مواقع

(*) يشار إلى المصطلح أيضاً بنظم المعلومات الجغرافية Systems Information Spiral.

الظواهر التي يمكن أن ترافق النشاط المرغوب توظيفه لتدعمه (تسانده) نظم المعلومات المكانية من خلال إحداثيات مكانية محددة ويتضمن النظام حزمة من المكونات من برامج وقواعد بيانات وكوادر بشرية.

ثانياً. آليات استعمال نظم المعلومات المكانية (SIS): تعد نظم المعلومات المكانية (SIS) Systems Information Spiral المخزن أو قاعدة البيانات، تستعمل لغرض الاستفسار والاستعلام مع توفير إمكانية التحليل والمعالجة البصرية للبيانات المكانية بوساطة الخرائط وصور الأقمار الصناعية والصور الجوية، وقد بني التحليل المكاني على وفق مفهوم يسمى طبقات البيانات (Data Layers) أي أنه كل طبقة تعرض الخصائص المكانية لموقع معين سواء كانت هذه الخصائص المكانية تمثيل كنقاط أو خطوط أو مضلعات مع ربط البيانات المكانية بقاعدة البيانات الوصفية الخاصة بها فضلاً عن تجميع هذه الطبقات بعضها مع البعض الآخر والاستفسار عن مجموعة معادلات شرطية وتسمى بمدخل تطابق الخرائط باستخدام التحليل الشبكي لما له من قدرة على سرعة أداء العمليات الحسابية والتحليلية لموقع الدراسة فضلاً عن القدرة على التعامل بأسلوب النمذجة أو التعامل بالطرق الحسابية الجبرية وبدمج الخرائط داخل شكل رباعي ويتم أجراء عمليات تراكمية وتنسب النقط إلى المضلعات أو الخطوط إلى المضلعات (Haining, 2002: 21). وكما في الشكل (٢).

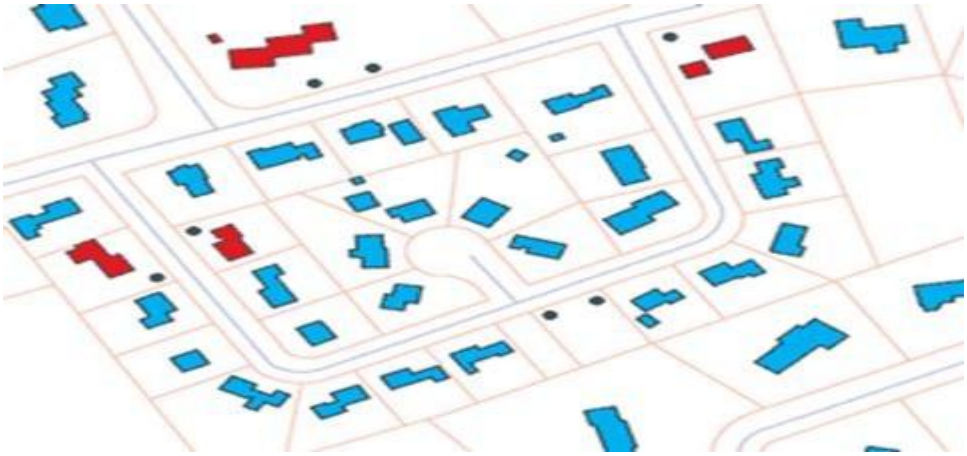

الشكل (٢): رسم الصور وفق SIS.

المصدر: برنامج ArcView.

ثالثاً. فوائد استعمال نظم المعلومات المكانية (SIS) في الوحدات الحكومية: توافر تطبيقات نظم المعلومات المكانية (SIS) العمل كوحدة نظم معلومات في كافة المؤسسات الحكومية وذلك للقيام بالواجبات بما يتلائم مع مشروع الموقع الالكتروني ويخفف عن المواطنين ويسهل العديد من معاملات الحكومية، يؤدي إلى إيجاد مناخ عمل تعاوني، في مجال الحاسوب الحكومي بين القطاع العام والقطاع الخاص ويوفر العديد من الفوائد وكالاتي (المحمدي، ٢٠١٥: ٦٥٢)، (سمير، ٢٠٠٨: ٦٤-٦٥)، (داود، ٢٠١٤: ٢٢):

١. حفظ وتحديث الخرائط والبيانات بفاعلية الحاسبي الآلي.
٢. أنشاء قاعدة بيانات مركزية وموحدة لجميع المؤسسات التابعة للحوكمة وتكون تحت أدارة موحدة تضبط التحكم بنقل وتبادل البيانات بينهم.
٣. ربط البيانات المكانية في أطار نظام واحد بطريقة دقيقة وفعالة لكل عنصر في قاعدة المعلومات.

٤. مكننة المعلومات المكنية بشقيها الأساسيين: المكانية وغير المكانية (الخرائط والبيانات) وتحويلها من هيئة ورقية إلى هيئة رقمية، Digital في صورة طبقات معلوماتية.
٥. سرعة الوصول والدخول إلى قاعدة البيانات المركزية من أي نقطة ما يوفر الوصول السريع لجميع مصادر البيانات وسهولة تبادل ونقل البيانات.
٦. سرعة في التنفيذ وأجراء التعديلات والمعاملات داخل البيئة الحكومية.
٧. تكوين إدارة مركزية وسهولة في المراقبة والتتبع وكشف التغيرات.
٨. إيجاد الطرق المناسبة لتقديم الخدمة لمستخدمي الوزارة أو المؤسسة حسب الوزارة أو المؤسسة.
٩. توفير نظام تكنولوجي آمن ومتكامل وإنشاء سياسة تحفظ للبيانات في كل مؤسسة.
١٠. تنفيذ العديد من تطبيقات نظم المعلومات المكانية والتي تصبح من الممكن تطبيقها في ظل تكامل البيانات داخل البيئة الحكومية.
١١. تحسين كفاءة وفاعلية المؤسسات الحكومية والاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة داخل الدولة.
١٢. سرعة أداء الخدمات وتخفيض التكاليف.

ونرى ان أحد اهم الفوائد اضافة الى ما ذكر سابقاً هو السيطرة على مصادر البيانات واحكامها وتوفير رقابة الكترونية فاعلة.

رابعاً. استقراء واقع الإيرادات غير النفطية في البيئة العراقية: تعاني الموارد السيادية حالة من العسر المالي لأسباب عدة من أبرزها سيادة الموارد النفطية على مجمل الإيرادات العامة إذ تبلغ إجمالي مساهمتها إلى حوالي (٩٥%) الأعوام (٢٠١٢)، (٢٠١٣)، (٢٠١٤) مقارنة بموازنة (٢٠١٦) إذ بلغت حوالي (٨٦,٥%) في حين أسهمت الإيرادات النفطية بموازنة عام (٢٠١٧) بنسبته (٨٦%)، (وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، ٢٠١٧).

وعلى وفق ذلك فأن المؤشرات الانفة الذكر تفسر وبوضوح أن الموازنة العامة الاتحادية في البيئة العراقية تعتمد في تمويلها وبشكل رئيس على الإيرادات النفطية التي تذبذبت على وفق ذلك ايراداتها مع تذبذب أسعار النفط، وينعكس ذلك سلباً على الجانب الإيرادي في هيكلة الموازنة، ويوضح الجدول (١) تفاصيل الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية لعام (٢٠١٧).

الجدول (١): الإيرادات العامة في الموازنة الاتحادية لعام (٢٠١٧)

التفاصيل	القيمة
معدل سعر النفط (الدولار)	٤٢
معدل التصدير (ألف برميل يومياً)	٣٧٥٠
إجمالي الصادرات (ألف برميل)	١٣٦٨٧٥٠
إجمالي العائدات النفطية (ألف دولار)	٥٧٤٨٧٥٠٠
إجمالي العائدات النفطية (ألف دينار)	٦٧٩٥٠٢٢٥
إيرادات غير نفطية (ألف دينار)	١١٠٦١١٩٦
الإيرادات (ألف دينار)	٧٩٠١١٤٢١
النفقات (ألف دينار)	١٠٠٦٧١٦٠٧٩٠٠
العجز (ألف دينار)	-٢١٦٦٠١٨٦٩٠
العجز %	-٢١,٥
العجز مليار (دولار)	-١٨,٣٣

المصدر: الموازنة العامة الاتحادية (٢٠١٧).

من استقراء الجدول السابق يتضح أن هناك حالة من العسر المالي وأن نسبة العجز عالي نسبياً إذ تقدر بحوالي (٢١,٥%) وتمثل حوالي (١٨,٣٣-) مليار دولار أن العجز سينعكس سلباً على الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين. وتزيد من عدم الرضا المصاحب للخدمات التي تقدمها الدولة حالياً.

من استقراء ارض الواقع تشير الإحصائيات إلى أن هناك قصور في جباية رسوم الخدمات العامة الأساسية (الكهرباء والماء والهاتف والصرف الصحي وغيرها) مما يشير وبوضوح إلى عدم الذمة في تقدير إيراداتها من جهة وانخفاض أهميتها النسبية في الموازنة العامة للدولة للضعف المرافق في تحصيلها.

ويوضح الجدول (٢) الإيرادات على وفق أهميتها النسبية في الموازنة العامة للدولة لعام (٢٠١٦).

الجدول (٢): الإيرادات حسب نسبة الأهمية النسبية في الموازنة العامة الاتحادية

التفاصيل	الإيرادات الفعلية	نسبة الأهمية النسبية
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	٥١,٣١٢,٦٢١	%٧٧
إيرادات أخرى	٩١,١٧٥,٢١١	%١٤
إيرادات تحويلية	١,١٥٢,٢٥٤	%٣
الضرائب على الدخول والثروات	١,٦١٨,٦٢٤	%٢
حصة الموازنة من أرباح القطاع العام	١,٠٤٥,٣٤٠	%٢
الرسوم	٦٠٧,٠٧٤	%١
الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج	٣٩٦,٣٥٨	%١
الإيرادات الرأسمالية	٨٣,٠٤٦	%٠,١
المجموع العام	٦٦,٣٩٠,٥٢٨	%١٠٠

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة ٢٠١٦.

من الجدول السابق يتضح أن الأهمية النسبية للرسوم والإيرادات الأخرى تشكل نسب متدنية (١،٣%) على التوالي مما يشير إلى ضرورة تفعيل دور الإيرادات غير النفطية في البيئة الاقتصادية العراقية، لمعالجة العجز الحاصل بالموازنة العامة للدولة من خلال آليات التمويل غير النفطي بربط الإيرادات العامة مع الأنشطة الخدمية التي تقدمها الدولة.

المحور الثاني: تبني نظام (SIS) للحد من الايرادات الخفية

إن نظام (SIS) يعتمد على بناء قاعدة بيانات مكانية في المرحلة الأولى وربطها مع نظام المعلومات المحاسبي باعتباره أحد أهم النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، إذ توفر نظم المعلومات المكانية قاعدة من خلال الخدمات المعلوماتية المكانية التي تحتاجها الوحدات الخدمية من خلال توفير قاعدة البيانات الجغرافية المكانية على شكل خرائط الكترونية بالاستعانة بخاصية (GIS web) التي يوفرها طريق: (International Map Server From ESRT" Arc IMS)، فضلاً عن خاصية (ASP MA) (ARC IMS) وهو خاصية يتمكن من خلالها وصول البيانات المكانية إلى الأنظمة الفرعية ويقدم تقارير مفصلة وتحليلية ويدعم بتوصيلات الشبكة (ASP.NET) وبإمكان هذه التقارير أن تتكامل مع مخرجات نظم المعلومات المحاسبية بتقارير توضح إجمالي الإيرادات المطلوبة من كل دائرة لفترة محاسبة معينة، وأن أحد صور التكامل يكون

بدمج الخرائط المكانية لمناطق معينة مع الإيرادات المستحقة والتي يتم تحصيلها منها. وكما في الشكل ادناه.

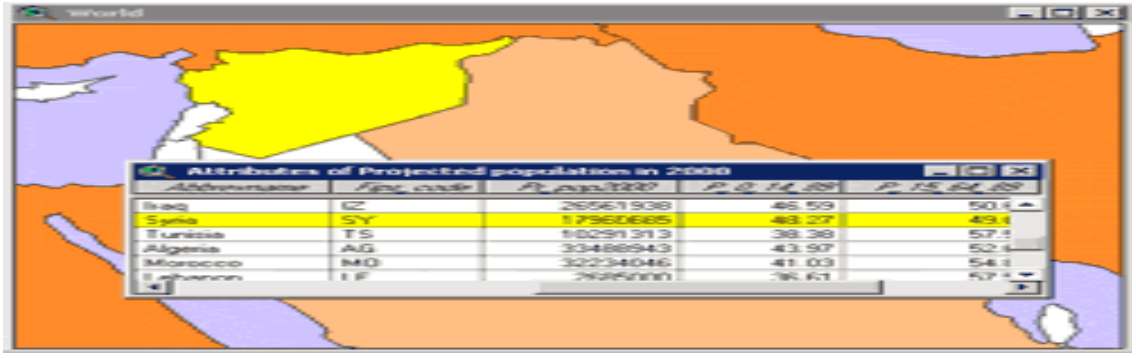

الشكل (٣): التكامل بدمج الخرائط المكانية لمناطق بغداد مع الإيرادات المستحقة

المصدر: مخرجات برنامج ArcView.

ان مسببات الفساد يمكن إزالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة خاصة الفصل بين مقدم الخدمة متلقيها. حيث أن استخدام التكنولوجيا سوف يؤدي إلى تحقيق الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية وتضفي التكنولوجيا بالفعل صبغة النزاهة بين الطرفان المتعاملان مما يحسن بشكل هائل من الكيفية التي يمكن أن تصل من خلالها المعلومات المهمة إلى المستفيدين منها. وعندما لا يحدث ذلك، تسهل التكنولوجيا معرفة الأسباب ومحاسبة الشخص المسؤول. ومن شأن توظيف الإمكانيات الكاملة التي توفرها التكنولوجيا الحديثة -مثل مبادرات الحكومة المفتوحة -أن يساعد على ترسيخ الشفافية مما يحد من استنزاف الفساد للموارد وفي حين يمكن للتكنولوجيا أن تكون أداة فاعلة لترسيخ الشفافية، ينبغي علينا أيضا الانتباه إلى الجانب السلبي فيها والمتمثل في الزيادة المطردة في جرائم الإنترنت الا ان التكنولوجيا اثبتت انها أداة فاعلة في جهود مكافحة الفساد.

الجانب التطبيقي

جباية (تحصيل) الإيرادات في عينة البحث على وفق (SIS) السبيل للوصول الى تحقيق الفساد الصفري والحد من الايرادات الخفية

أولاً. نبذة تعريفية عن عينة البحث:

١. **واقع حال تطبيقات نظم المعلومات المكانية (SIS) في عينة البحث:** تمتلك أمانة بغداد شعبة لنظم المعلومات المكانية (SIS) والذي يتضمن البرامج وقواعد البيانات فضلاً عن الكوادر البشرية التي تم تأهيلها من خلال الدورات المكثفة داخل وخارج البلد وهو شعبة مرتبطة بدائرة تكنولوجيا المعلومات، إلا أن الشعبة الأنفة الذكر لم يتم تفعيل عملها بالشكل الذي يسهم في تناغم أنشطة القسم مع أنشطة الأقسام المالية في عينة البحث ليتم تجاوز المشكلات المرافقة لتحصيل الإيرادات والرسوم من الخدمات التي تقدمها عينة البحث للمواطنين.

٢. **المشكلات المرافقة لتحصيل الإيرادات في عينة البحث (أمانة بغداد) وبروز الايرادات الخفية:** تقوم أمانة بغداد باعتبارها إحدى المؤسسات الخدمية في البيئة العراقية تقدم خدماتها للمواطنين من خلال تشكيلاتها المتمثلة بـ (إيجار أملاك الدولة للمواطنين ورفع النفايات والتنظيف والتبليط وخدمات المجاري والمياه الثقيلة والكهرباء ... وغيرها) وباتجاه آخر فهي تستحصل الإيرادات على وفق التشريعات والقوانين النافذة في البيئة العراقية وكما في الجدول (٣).

الجدول (٣): القوانين والتعليمات والقرارات ذات الصلة بإيرادات أمانة بغداد وتشكيلاتها

عنوان التشريع	رقم وسنة التشريع
قانون واردات البلديات	رقم (١٣٠) لسنة ١٩٦٣
قانون تحصيل الديون الحكومية	رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧
قانون تنظيم مناطق تجميع النفايات	رقم (٧٦) لسنة ١٩٨٦
تعديل قانون أدارة البلديات	رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١
رفع ونقل النفايات إلى من دور السكن	رقم (١٣٣) لسنة ١٩٩٦
تجاوز على عقارات الدولة والبلدية	قرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١
الغرامات عن الأضرار في المال العام	قرار (٢٩٦) لسنة ١٩٩٠

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى التشريعات والقوانين العراقية.

من الجدول السابق يتضح أن منظومة القوانين والتشريعات النافذة التي تعمل تحت مظلتها أمانة بغداد بعضها لم يتم إجراء التحديث عليه ومنذ فترة طويلة. مما انعكس سلباً على آليات جباية الإيرادات. ومن استقراء الإيرادات الذاتية مقارنةً بالمصروفات للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٥) يتضح أن إجمالي الإيرادات التي حققتها أمانة بغداد من مواردها الذاتية شكلت نسبة (٨%، ٩%، ١١%، ٢٤%) من إجمالي الإيرادات المتحققة خلال السنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، علماً أن إيرادات النشاط الجاري لا تتجاوز نسبة (٥٩%)، (٥٩%)، (٦٠%)، (٤٩%) من الإيرادات الذاتية التي حققتها أمانة بغداد (عينة البحث) خلال السنوات الأنفة الذكر وكما في الجدول (٤).

الجدول (٤): إيرادات ومصاريف أمانة بغداد المتحققة عن أنشطتها

التفاصيل	٢٠١٢ مليون دينار (١)	٢٠١٣ مليون دينار (٢)	٢٠١٤ مليون دينار (٣)	٢٠١٥ مليون دينار (٤)	نسب التغير %(١:٢)	%(٢:٣)	%(٣:٤)
الإيرادات الذاتية							
إيرادات النشاط الجاري	٣٤١٩٠	٣٤١٢٥	٣٥٥٥٧	٤٤٢١٥	٠	٤	٢٤
الإيرادات التحويلية	١٤٧١٧	١٣٥٣٧	١٥٤٣٨	٢٩٦٩٣	(٨)	١٤	٩٢
الإيرادات الأخرى	٨٥٢٦	١٠٤٥٤	٨٢٠٩	١٦٣٩٩	٢٢	(٢١)	١٠٠
مجموع الإيرادات الذاتية	٥٧٤٣٣	٥٨١١٥	٥٩٢٠٤	٩٠٣٠٧	١	٢	٥٣
منح الخزينة العامة	٦٧٦٠٥٨	٥٩٤٢٢١	٣٦٤٧٤٣	٢٨٠٦٠٠	(١٢)	(٢٢)	(٤٠)
إجمالي الإيرادات	٧٣٣٤٩١	٦٥٢٣٣٦	٥٢٣٩٤٧	٣٧٠٩٠٧	(١٢)	(٢٠)	٢٩
المصروفات							
المصروفات الجارية	٦٧٨١٩٦	٥٩٧٧٨٧	٥٥٢٣٧٢	٣٥٨٤٢٤	(١٢)	(٨)	(٣٥)
المصروفات التحويلية والأخرى	٢٠٦٢١	٣٦٧١٨	١٤٩٤٤	١٣٤١٢	٧٨	(٥٩)	(١٠)
إجمالي المصروفات	٦٩٨٨١٧	٦٣٤٥٠٥	٥٦٧٣١٦	٣٧١٨٣٦	(٩)	(١١)	(٣٤)
نسبة الإيرادات الذاتية إلى إجمالي الإيرادات	٨	٩	١١	٢٤	-	-	-
نسبة منح الخزينة إلى إجمالي الإيرادات	٩٢	٩١	٨٩	٧٦	-	-	-
نسبة إيرادات النشاط الجاري إلى الإيرادات الذاتية	٥٩	٥٩	٦٠	٤٩	-	-	-
نسبة الإيرادات التحويلية إلى الإيرادات الذاتية	٢٦	٢٣	٢٦	٣٣	-	-	-
نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات الذاتية	١٥	١٨	١٤	١٨	-	-	-
نسبة الإيرادات الذاتية إلى المصروفات الجارية	٨	١٠	١١	٢٥	-	-	-
نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الإيرادات	٩٥	٩٧	١٠٨	١٠٠	-	-	-

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى حسابات أمانة بغداد للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٥).

عدم توافر قاعدة بيانات لدى أمانة بغداد وتشكيلاتها حسب ما ورد في تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي لعام (٢٠١٦) تتمكن من خلاله من تقدير الإيرادات المستحقة ومتابعتها مما يولد الايرادات الخفية. فضلاً عن أن دائرة ماء بغداد إحدى تشكيلات أمانة بغداد لا تمتلك قاعدة بيانات عن عدد المشتركين من الدوائر والمواطنين وتعتمد على ماء بغداد في احتساب وتقدير إيراداتها فضلاً عن عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالديون المتراكمة والمدورة من سنوات سابقة بذمة المكلفين لدى قسم الجباية في دائرة العقارات التابعة لأمانة بغداد. ويوضح الجدول (٥) الإيرادات الحكومية المتحققة من جباية أجور الماء للسنوات (٢٠١٢ -٢٠١٥).

الجدول (٥): الإيرادات الحكومية المتحققة من جباية أجور الماء للسنوات (٢٠١٢ -٢٠١٥)

اسم الحساب	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	نسب التغير		
	١	٢	٣	٤	%(١:٢)	%(٢:٣)	%(٣:٤)
إيرادات النشاط الجاري	٣٤٦١٩	٨٩٧٣	١٤١٧٦	١٢٢٣٩	٢٦	١٥٨	٨٦
الإيرادات التحويلية	٧٠	٧٩	٣٤	٥٩	١١٤	٤٣	
الإيرادات الأخرى	٥٣١	١٦٦٢	١١٤١٤	(٤١٧)	٣١٣	٦٨٧	١٧٢
مجموعة الإيرادات الذاتية	٣٥٢٢٠	١٠٧١٤	٢٥٦٢٤	١٢٢٩٨	٣٠	٢٣٩	٤٨
منح الخزينة	٤٥٣٦٢	٦٢٢٣٣٦	٥٦٦١٨	٣٦١١٤	١٣٧	٩١	٦٤
إجمالي الإيرادات	٨٠٥٧٢	٧٢٩٥٠	٨٢٢٤٢	٤٨٤١٢	٩١	١١٣	٥٩
المصروفات							
المصروفات الجارية	٧٣٦٨٦	٦١٥٥٦	٩٧٨٨٩	١١١٧٧٦	٨٤	١٥٩	١١٤
المصروفات التحويلية	٢٧٢٩	٦٥١	٣١	٧	٢٤	٥	٢٤
المصروفات الأخرى	٢١٥	١١٣٥٨	٥٦٠٧	١١٨١٦	٥٢٧٥	٤٩	٢١١
مجموعة المصروفات	٧٦٦٣٠	٧٣٥٦٥	١٠٣٥٢٧	١٢٣٥٩٩	٩٦	١٤١	١١٩
صافي الفائض (العجز)	٣٩٤١	(٦١٥)	(١٢٨٤)	(٧٥١٨٧)	(١٦)	٣٤٦٣	٣٥٣
نسبة الإيرادات الذاتية إلى إجمالي الإيرادات	٤٤	١٥	٣١	٢٥			
نسبة منح الخزينة إلى إجمالي الإيرادات	٥٦	٨٥	٦٩	٧٥			
نسبة إيرادات النشاط الجاري إلى الإيرادات الذاتية	٩٨	٨٤	٥٥	٩٩,٥			
نسبة الإيرادات التحويلية إلى الإيرادات الذاتية	٠	١	٠	٠			
نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات الذاتية	٢	١٦	٤٥				

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى البيانات المالية لدائرة ماء بغداد وتقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادية.

من الجدول السابق يتضح أن هناك تذبذب في الإيرادات الذاتية التي حققتها الدائرة للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥) حيث ارتفعت عام (٢٠١٤) وبنسبة (١٣٩%) عما كانت عليه سنة (٢٠١٣)، لتعود للانخفاض سنة (٢٠١٥) وبنسبة (٤٢%) عما كانت عليه سنة (٢٠١٤)، علماً أن مؤشر الإيرادات قليلة وغير كافية لتغطية المصاريف حيث لم تتجاوز للسنوات الأنفة الذكر على التوالي. فضلاً عن ضعف الإجراءات المتخذة لاستحصال المبالغ المترتبة بذمة دوائر الدولة والمستفيدين مما انعكس سلباً على تقديم الخدمات والاستمرارية في تحسين جودة الخدمات تأسيساً على ما تقدم فأن القصور الذي يشوب أمانة بغداد وتشكيلاتها في جباية الإيرادات بحاجة ماسة في عينة البحث وهو نظام ونظام (SIS) من خلال خلق حالة من التبادلية بين مخرجات ومدخلات النظامين.

ان الاليات المتبعة لتحقيق التناغم بين الحد من الفساد باستعمال تقنية (SIS) هو انشاء قاعدة بيانات مكانية محاسبية والقاسم المشترك هو تحصيل الإيرادات.

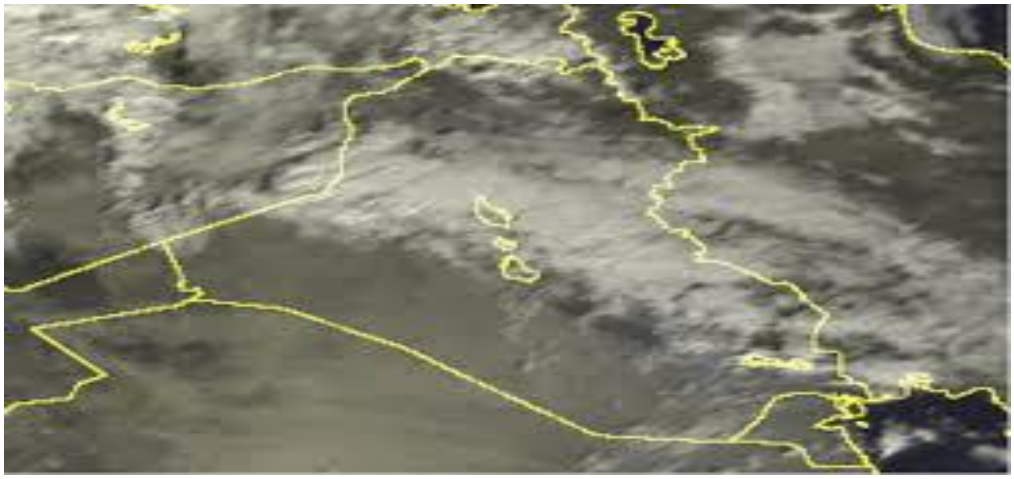

شكل (٤): خريطة العراق المكانية

المصدر: خرائط كوكل المكانية.

الصورة اعلاه يمكن من خلالها تحديد الايرادات واماكن تحصيلها وبشكل تفصيلي

فضلا عن تحديد الايرادات وعلى وفق التقارير التي تكون مخرجات لنظام المعلومات المحاسبي مع تحديد الاماكن على وفق الخارطة المكانية بالاستعانة بالخرائط الرقمية وبالإمكان استعمال برنامج ArcView لتحصيل الإيرادات بالاعتماد عليه بحكم كونه أحد نظم برنامج المعلومات المكانية لمحة عن اساسيات برنامج ArcView (ttps://historicalcities.wordpress.com).

ان واحدة من اهم البرامج المستخدمة هو برنامج ArcView® GIS هو نظام معلومات جغرافية مكتبي مزوّد بواجهة رسومية سهلة الاستخدام، تسمح بتحميل لبيانات المكانية (spatial) والجدولية (tabular)، ما يسمح بعرض البيانات كخرائط وجداول ومخططات بيانية. يزوّد ArcView الأدوات التي يحتاجها المستخدم للاستعلام عن البيانات عرض النتائج في خرائط بجودة العروض التقديمية يأتي برنامج (ArcView GIS) من شركة ESRI اختصار لعبارة "معهد أبحاث أنظمة البيئة وهي شركة تقوم بتطوير برامج نظام معلومات المكانية تغطي كافة المجالات، بدءاً بالمهام المكتبية لإعداد الخرائط وانتهاءً بالتطبيقات الكبيرة المستعملة في الأبحاث العلمية.

الشكل (٥): واجهة برنامج ArcView

دمج الخرائط مع معلومات مأخوذة من مصادر متعددة

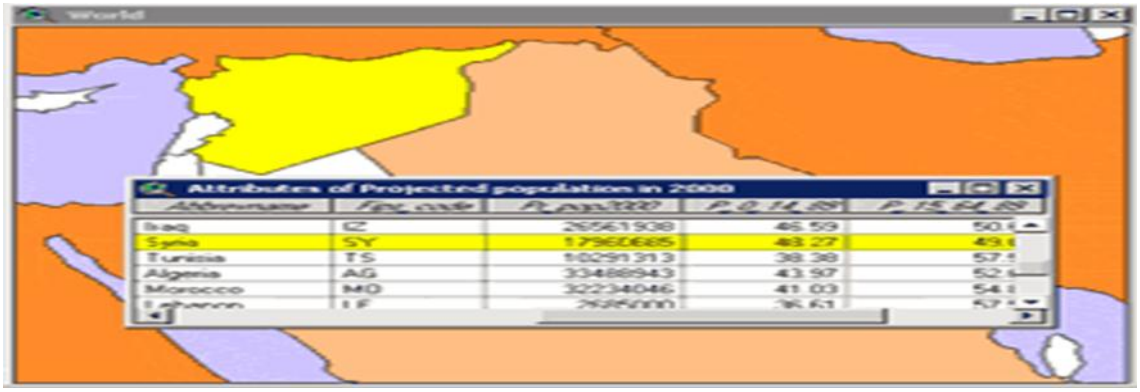

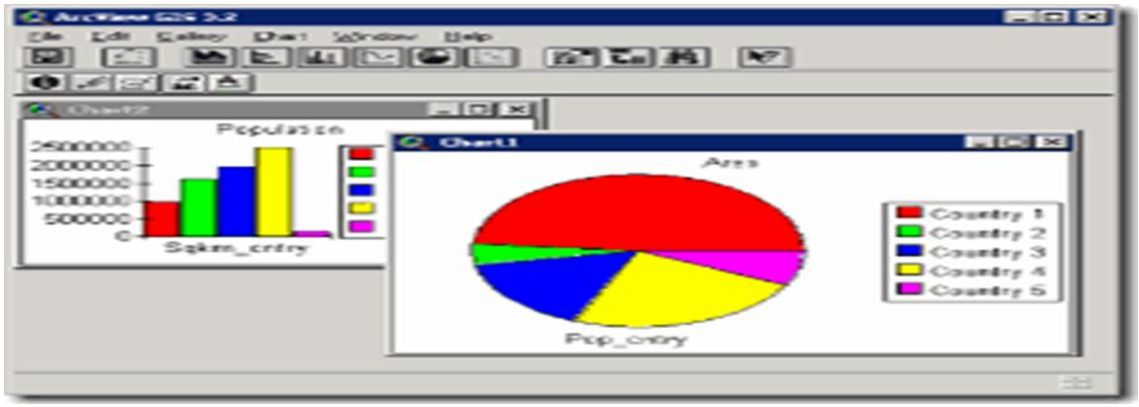

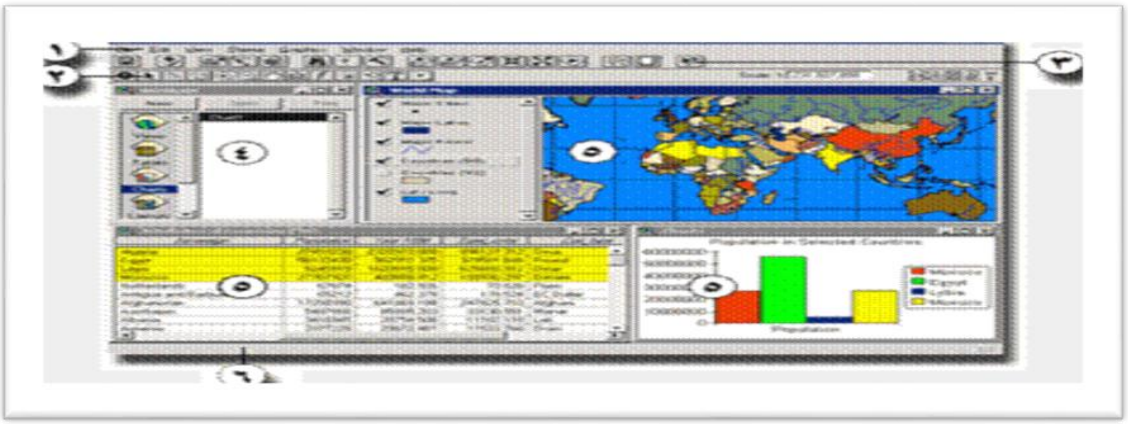

أولاً. الاستنتاجات: خرج البحث بجملة من الاستنتاجات من أبرزها:

١. تشكل الإيرادات غير النفطية في هيكل الموازنة العامة الاتحادية للدولة نسبة ضئيلة جداً حيث تشكل (١،٣%) مقارنة بالإيرادات النفطية والتي تشكل (٨٥%)، مما يثير القلق حيال الاقتصاد العراقي خصوصاً في ظل أزمة تراجع أسعار النفط.

٢. هناك قصور واضح في جباية الايرادات في امانة بغداد لأسباب عدة منها ضعف القوانين والتشريعات التي تعمل تحت مظلتها فضلا عن ضعف قاعدة البيانات التي تمتلكها بخصوص موجوداتها.

٣. الفساد الصفري بانه اقصى درجات تتبع مكامن الفساد وبمختلف اشكاله المالي والاداري... في مختلف البيئات الحاضنة له بريادیه الاساليب والاجراءات المتبعة للقضاء عليه وتنشيف منابع الفساد هو الهدف الأسمى في المجتمعات والشعار المستدام لمكافحة الفساد فمكافحة الفساد هو الهدف الوسيط للوصول الى بيئة الفساد الصفري، بيئة خالية تماما من الفساد بيئة نظيفة طاردة للفساد.

٤. تبرز المجالات التطبيقية للعديد من التقنيات المعاصرة في دعم مكافحة الفساد والارتقاء بالبيئة البيئة ذات الفساد الصفري الخالية من الفساد من خلال تجفيف منابعه في ظل الدور الريادي للمحاسبة في دعم الاقتصادي الوطني، ومن أهم التطبيقات نظام (SIS).

٥. بالإمكان تفعيل دور الوحدات الاقتصادية في جباية الإيرادات اللا نفطية من خلال تبني التقنيات المعاصرة ومنها نظام (SIS).

٦. الاقتصاد الخفي ظاهرة بعض اسبابها يمكن ان تعزى الى انتشار ظاهرة الفساد في مفاصل اي دولة.

ثانياً. التوصيات: خرج البحث بجملة من التوصيات من أبرزها:

١. تفعيل جباية (استحصال) الإيرادات في الوحدات الخدمية واعتبارها من أولويات أعمالها بأتباع الأساليب والطرائق والتقنيات المعاصرة.

٢. تفعيل دور نظام المعلومات المكاني (SIS) في أمانة بغداد وتشكيلاتها لأغراض جباية الإيرادات عن الخدمات المؤداة من قبل الأمانة للمواطنين.

٣. الرقابة الفاعلة على جباية الإيرادات من خلال تفعيل عمل الوحدات الساندة في أمانة بغداد كمديرية الرقابة الداخلية والمديرية المالية.

٤. رفد الاقتصاد الوطني بما يدعمه ويقويه من خلال الاهتمام بالموارد اللا نفطية وذلك من خلال تحسين جودة الخدمات التي توفرها أمانة بغداد للمواطنين وآثر ذلك على إيراداتها.

٥. توجيه الاعلام التثقيفي في البيئة العراقية الى الانعكاسات السلبية لظاهرة الاقتصاد الخفي واحد افرازاتها الايرادات الخفية على مستقبل الاجيال.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

١. تقرير ديوان الرقابة المالية، ديوان الرقابة المالية الاتحادي، دائرة تدقيق النشاط الاجتماعي في ٢٠١٦/٨/١١.

٢. نشرة معايير التدقيق الصادرة عن مجلـــس المحاسبين القانونين السعوديين، (١٩٨٨)، متاحة على: www.arabaccounting.org

٣. السقا، محمد، (١٩٩٥)، الاقتصاد الخفي في مصر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٤. سمير، محمد، (٢٠٠٨)، الإدارة الالكترونية، دار المسيرة للنشر والطبعة (١).
٥. الفضيل، محمود، (٢٠٠٤)، مفهوم الفساد ومعاييره، بحوث الندوة الفكرية المعهد السويدي بالإسكندرية.
٦. الشديدي، نوري، (٢٠١٠)، الاستراتيجية العامة لمكافحة الفساد الاداري والمالي في العراق، مجلة المفتش العام، السنة الأولى.
٧. عودة، سميح، (٢٠٠٥)، (أساسيات نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في رؤية جغرافية) دار الميسرة لنشر والتوزيع والطباعة، ط ١.
٨. المحمداوي، مكي، (٢٠١٥)، التوجهات المطلوبة للتكامل بين نظم المعلومات الجغرافية (GSS) والحكومة الالكترونية دراسة يطبقه لمدينة بغداد ٢٠١٥، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية الإنسانية/جامعة بابل العدد ٢٢، أب.
٩. الموازنة الاتحادية لعام، (٢٠١٧)، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة.
١٠. شيحان، شهاب، (٢٠١٣)، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٥، العدد ١٠.
١١. نور ومصطفى، حامد سعد، زينب، (٢٠١٦)، (توظيف نظم المعلومات الجغرافية في إرساء البنى التحتية لتنمية مقومات الجذب السياحي وبناء نموذج مقترح للتنبؤ بالطلب السياحي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ١٠٩، كانون الأول.
١٢. داود، جمعة محمد، (٢٠١٤)، مبادئ علم نظم المعلومات الجغرافية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Gelinas, Jr, Sutton, S, (2002), (Accounting in Formation System), 5th ed, Southwestern.
2. Haining, Robertp, (2003), (spatial Data.2 Analysis, Theory and practice, Cambering Press, UK).
3. Wilkinson, j, cerullo & Ravalv, (2000), (Accounting In Formation System, essential concepts and application) 4th ed, Jahn Wiley & Son, Inc.
4. Lourenço, I. C., Rathke, A., Santana, V., & Branco, M. C. (2018). Corruption and earnings management in developed and emerging countries. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 18 (1), 35-51.